مجلد: 06 عدد:10
ISSN: 2477-9814
جـــــوان 2020
مجلة نور للدراسات الاقتصادية

مساهمة التمويل الإيجاري في بعث المشاريع الريادية بالبنوك التجارية- دراسة ميدانية على عينة من رواد الأعمال الممولين من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجلفة -

ميساوي عبد الباقي
جامعة زيان عاشور الجلفة
a.missaoui@univ-djelfa.dz

بخيتي علي
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
bkhiti.ali@cu-tipaza.dz

دروم أحمد
جامعة زيان عاشور الجلفة
ahmedila1991@gmail.com

الملخص:

تتطرق هذه الدراسة لأهم الأدبيات النظرية التي تناولت موضوعي التمويل الإيجاري والمشاريع الريادية وتبيان وجهة نظر أصحاب المشاريع الريادية في مدى مساهمة التمويل الإيجاري في بعث المشاريع الريادية، وقد أُعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة جانبها النظري ودراسة ميدانية تضمنت حالة أصحاب المشاريع الممولين من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجلفة.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي أثر للتمويل الإيجاري على بعث المشاريع الريادية المعتمدة على الإبداع والابتكار وعدم وجود اختلاف في تصورات أصحاب المشاريع حول التمويل الإيجاري تعزى للعوامل الشخصية، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تكييف الأطر القانونية مع متطلبات ريادة الأعمال وعدم الاكتفاء بالنشاطات التقليدية من خلال فتح المجال لتمويل النشاطات ذات الكثافة الإبداعية.

الكلمات المفتاحية : التمويل الإيجاري ، المشاريع الريادية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Astract:

This study deals with the most important theoretical literature dealing with the topics of Lease financing and entrepreneurial projects and shows the perspective of entrepreneurs in the extent of the contribution of Leasing in the entrepreneurial projects, The researchers relied on the analytical descriptive method to treatment its theoretical part and a field study that included the case of the entrepreneurs funded by BADR Bank in Djelfa.

The study found that there is no impact of Lease financing on the creation of entrepreneurial projects based on creativity and innovation, And the absence of a difference in the perceptions of entrepreneurs on Leasing attributed to personal factors, This study also recommended that legal frameworks should be adapted to the requirements of entrepreneurship and not limited to traditional activities by open the field to financing creative activities.

Keywords: Lease financing, Entrepreneurial projects, BADR Bank.

I المقدمة:

يعد التمويل الإيجاري كصيغة مبتكرة في حد ذاتها فكرة ريادية نشأت من عقود إثر الحاجة للتمويل ودافعا لاقتناص الفرص، كما يعتبر تمويل المؤسسات في إطار سياسات الدول المعتمدة على دعم المشاريع الريادية ضرورة ملحة تفرضها الحاجة الاقتصادية من جهة والاجتماعية من جهة أخرى، وفي الجزائر وعلى غرار الدول التي أرست ثقافة العمل الحر والمبادرات الفردية عملت الحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة على تكييف الأطر القانونية وتذليل الصعوبات للأفراد الذين يقتحمون ميدان ريادة الأعمال ومن خلال عدة برامج وأجهزة، كما وضعت لها ميزانيات مختلفة وسطرت لها استراتيجيات تحاول الاعتماد على البنوك العمومية كأهم مصدر تمويل، وعلى الرغم من الترسانة الكبيرة من هذه التدابير تبقى إشكالية تمويل هذه المشاريع التي تعتمد على الإبداع والابتكار كركائز أساسية من أكبر العوائق أمام رواد الأعمال.

إشكالية الدراسة:

من خلال الطرح السابق يمكن صيغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة التمويل الإيجاري في بعث المشاريع الريادية بالبنوك التجارية ؟

كما تفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما مستوى الوعي لدى رواد الأعمال بصيغة التمويل الإيجاري؟
- كيف يمكن لأصحاب المشاريع الريادية الاستفادة من هذه الصيغة بالبنوك التجارية لا سيما بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

لتحليل الإشكالية المطروحة وأسئلتها وضعت الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الإيجاري على إقامة المشاريع الريادية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أصحاب المشاريع الريادية لأبعاد التمويل الإيجاري تعزى للعوامل الشخصية.

منهج الدراسة:

لكي نجيب على الإشكالية سالفة الذكر تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في المحورين النظريين الأول و الثاني باعتباره المنهج المناسب لذلك، أما المحور الثالث الذي تضمن الجانب التطبيقي فقد أُعتمد على أسلوب دراسة الحالة وذلك باختيار عينة من رواد الأعمال الذين تم تمويلهم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجهين لهما استبيان أعد خصيصا كأداة لجمع المعلومات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري يجمع ما بين المشاريع الريادية والتمويل الإيجاري .
- الكشف على مدى أثر صيغ التمويل الإيجاري في دعم المشاريع الريادية خاصة في المجال الفلاحي.
- تقديم مقترحات وتوصيات ولفت انتباه المسؤولين على التمويل والمشاريع الريادية على حد سواء لما يراه رواد الأعمال.

II الإطار النظري للتمويل الإيجاري:

قبل التفصيل في جانب التأصيل النظري للتمويل الإيجاري تجدر الإشارة إلى تعدد تسمياته فمنها : التأجير التمويلي، القرض الإيجاري، الائتمان الإيجاري، الإيجار المالي، الاعتماد الإيجاري، للدلالة على نفس المعنى بالرغم من الفروقات بينها، وهو ما يدل على فوضى اصطلاحية بين الباحثين والمهتمين بهذا المجال في عدة تخصصات كالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والعلوم القانونية على حد سواء.

1. نشأة التمويل الإيجاري:

تاريخيا يعود الفضل في ظهور التمويل الإيجاري بشكله الحديث إلى رجل الصناعة الأمريكي D P Bouthe Junior وشريكه Schoenfeld Henry وهما مالكان لمؤسسة كاليفورنيا لصناعة المنتجات الغذائية ، فعند اندلاع حرب كوريا سنة 1950 تقدمت القوات المسلحة الأمريكية إلى Bouthe بطلب توريد كميات من الأغذية المحفوظة تفوق طاقة مصنعه، وفي غياب المعدات اللازمة والأموال لمواجهة هذا الطلب فشل Bouthe في الحصول على الصفقة، لكنه خرج من هذه التجربة بفكرة مفادها أن إيجار المعدات والآلات يمكن أن يكون مصدرا للأرباح المتعاظمة، وهكذا قام Bouthe سنة 1952 بتأسيس شركة أطلق عليها اسم "الولايات المتحدة الأمريكية للائتمان الايجاري" بمدينة سان فرانسيسكو وذلك رفقة صديقه Schoenfeld Henry.[1]

غير أن هناك من يطرح تصورا مختلفا عن ميلاد التمويل الإيجاري وينسبه إلى أحد تجار الآلات الموسيقية في انجلترا سنة 1846، إذ أنه لم يلجأ إلى الصورة المعتادة لعقد البيع وإنما أبرمه في صورة إيجار مع حق المستأجر في التملك باكتمال مدة الإيجار والتي يكون معها البائع قد استوفى كامل الثمن وهو ما يعرف بالإيجار المقرون بالبيع.[2]

وتعتبر عقود التمويل الإيجاري أحد أهم صور عقود الائتمان التي شاعت في العصر الحديث باعتبارها بديلا فعالا للتأمينات التقليدية العينية منها والشخصية التي أثبتت بطأها وتعقيد إجراءاتها وبالتالي عدم تماشيها مع مقتضيات التجارة الحرة واقتصاد السوق اللذان يتطلبان بصورة كبيرة الائتمان والسرعة كما أن هذا النوع من العقود صار السبيل الأنجع لأصحاب المشاريع الاقتصادية الراغبين في إيجاد مصادر تمويلية لتوفير حاجيتهم من أصول الاقتراض من البنوك وما يتهدد ذلك من مخاطر العجز عن سداد القرض والإفلاس[3].

2. عوامل انتشار التمويل الإيجاري:

يعود ظهور التمويل الإيجاري إلى عدة عوامل أهمها[4]:

أ – عوامل فنية: يتمثل في التقدم التكنولوجي السريع في وسائل الإنتاج الذي تميز به الاقتصاد الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى هذا إلى اختلاف العمر الاقتصادي للمعدات الرأسمالية عن العمر الفني لها، فأصبحت هناك ضرورة نحو التجديد المستمر للأجهزة والآلات، وهنا يبرز دور التمويل الإيجاري ليحل محل عملية التمويل عن طريق الشراء باعتبارها عملية مكلفة وذلك لارتفاع أثمانها.

ب–عوامل مالية: يعود إلى ارتفاع أسعار الائتمان المرتبطة بظروف السوق النقدية، السوق المالية وانخفاض قيمة النقود والظروف التضخمية والشروط الصعبة للاقتراض الطويل الأجل.

ج–عوامل اقتصادية: ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الإنتاجية بسبب التطور التكنولوجي وتعقدها وزيادة تكاليف الصناعة ومستويات الأجور وأسعار الطاقة، مما أدى إلى الحد من تسويقها والطلب عليها من قبل المشروعات، فهذا من شأنه أن يعيق الاستثمارات الإنتاجية في الوقت الذي تتميز فيه الصناعة الأمريكية بكثافة رأس المال، والتجديد والإحلال المستمر وعليه فقد حل التمويل الإيجاري في الوقت المناسب كوسيلة لتنمية الطلب على هذه المنتجات ودفعا قويا لنمو الصناعات الإنتاجية.

3. تعريف التمويل الإيجاري:

عرف المشرع الجزائري التمويل الإيجاري بأنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو المحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية[5].

كما تم اعتباره وتقسيم عملية التمويل الإيجاري حسب ثلاث معايير[6]:

أ – **حسب معيار تحويل المخاطر:** ينقسم إلى اعتماد إيجاري مالي واعتماد إيجاري عملي.

ب –**معيار موضوع العقد:** ينقسم إلى اعتماد إيجاري منقول و غير منقول.

ج – **معيار جنسية العقد:** ينقسم إلى اعتماد إيجاري وطني ودولي.

أما المشرع الفرنسي فقد قسم التمويل الإيجاري إلى قسمين هما: التمويل الإيجاري للمنقولات، والتمويل الإيجاري للعقارات، بحيث يعرف الأول بأنه كل عمليات الإيجار لسلع تجهيزية، أدوات إنتاج اشتريت لغرض الإيجار بواسطة مؤسسات تبقى مالكة لها، عندما تمنح هذه العمليات بصرف النظر عن طبيعتها، وللمستأجر إمكانية اكتساب كل جزء من السلع المؤجرة في المقابل سعر مناسب يأخذ في الحسبان الأقساط المدفوعة، باعتبارها أجرة، كما يعرف ذات المشرع التمويل الإيجاري للعقارات بأنه كل العمليات التي بواسطتها تؤجر مؤسسة عقارات ذات استخدام مهني مشتراة لها أو مبنية لحسابها، عندما تسمح هذه العملية بصرف النظر عن طبيعتها، للمستأجرين أن يصبحوا مالكين لكل أو لجزء من العقارات المؤجرة عند نهاية الإيجار، سواء عن طريق التنازل تنفيذا لوعد منفرد بالبيع، أو اكتساب مباشر أو غير مباشر لحقوق الملكية على الأرض التي أقيمت عليها المباني المؤجرة أو عن طريق تمويل الحق الكامل لملكية المنشآت المقامة على أرض تنتمي للمستأجر[7].

وبصفة عامة يعد التمويل الإيجاري عبارة عن عملية يقود بموجبها البنك بتأجير عين كسيارة إلى شخص ما مدة معينة بأجرة معلومة تزيد عن أجرة المثل على أن يملكه إياها بعد انتهاء المدة ودفع جميع الأقساط بعقد جديد[8].

وتتم هذه الصيغة من التمويل في البنوك الإسلامية بطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شراء أصل يتمثل في إحدى المعدات التي تستعمل في الإنتاج من البنك، بعد أن يقدم للبنك كافة البيانات المتعلقة بذلك الأصل من مواصفاته وسعره ومصدره (المورد) ، فيقوم البنك بشراء الأصل وتأجيره للمؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل الافتراضية، ويكون ذلك بعقد إيجار فقط دون الإشارة فيه إلى بيع الأصل في نهاية المدة ، وعند استيفاء جميع الأقساط يتم إبرام عقد آخر بين المستأجر والبنك على هبة هذا الأصل أو شراءه بسعر رمزي، ويعد التمويل الإيجاري صيغة مثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يحتاجها في بداية نشأتها إلى شراء أصول ثابتة، مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة[9].

في الجزائر يعتبر التمويل الإيجاري صيغة تمويل حديثة يمكن أن تفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لما يملكه من خصوصيات ومرونة خاصة فيما يتعلق بالجانب العقائدي الشرعي كونه يجنب نوعا ما الوقوع في شبهة الربا، فالمؤسسات الوطنية تفتقر إلى قدرة الاقتراض كونها غير مهيكلة ماليا ولا تملك الضمانات الضرورية للاستفادة من القروض التقليدية، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة والتسهيلات الضريبية والجمركية خاصة فيما يتعلق ببرامج تشغيل الشباب وبرامج دعم الاستثمار[10].

4. التزامات وحقوق الأطراف في عقود التمويل الايجاري وفق الأمر 96-06:

حدد الأمر[11] 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 التزامات وحقوق الأطراف المتعاقدة وهي كالتالي:

أ . **التزامات المستأجر:** حددها الأمر سالف الذكر وفق مادته 39، حيث يعتبر المستأجر ملزما بالقيام بالالتزامات التالية:

- الالتزام بدفع الإيجارات حسب السعر والمكان والتواريخ المتفق عليها.

- الالتزام بالاعتناء بالأصل المؤجر والمحافظة عليه وتحمل المسؤولية فيما يلحق بالأصل المؤجر.
- الالتزام باستعمال الأصل المؤجر حسب ما وقع عليه الاتفاق ، وبعدم إحداث أي تغيير للأصل المؤجر بدون إذن المؤجر، مها كانت الأسباب التي تدعو لذلك.
- الالتزام بإقرار حق الخيار بالشراء في التاريخ المتفق عليه وإلا سقط حقه في الخيار، إذا مارس المؤجر حقه في استرجاع الأصل المؤجر في التاريخ المتفق علي.
- الالتزام بالتكفل بالخسائر التي تلحق بالأصل المؤجر وإشعار المؤجر فورا بكل أمر يستدعي تدخله بصفته صاحب ملكية.

ب . **حقوق المؤجر**: تناولها الأمر سالف الذكر من المواد 19 إلى 28 وهي:

- يبقى المؤجر صاحب ملكية الأصل المؤجر خلال كل مدة العقد ويستفيد من كل الحقوق القانونية المرتبطة بحق الملكية وفقا للشروط والحدود الواردة في العقد.
- في حالة عدم قدرة المستأجر على الوفاء، وتم إثباتها قانونا من خلال عدم دفع قسط واحد من الإيجار لا يخضع الأصل المؤجر لأية متابعة من دائني المستأجر العاديين أو الممتازين.
- في حالة عدم دفع المستأجر قسطا واحد من الإيجار يحق للمؤجر بعد إشعار مسبق و إعذار لمدة 15 يوما أن يسترجع الأصل المؤجر بالتراضي أو عن طريق مجرد أمر غير قابل للاستئناف يصدر عن رئيس محكمة إقامة المؤجر.
- في حالة ضياع جزئي أو كلي للأصل المؤجر يكون المؤجر وحده مؤهلا لقبض التعويضات الخاصة بتأمين الأصل المؤجر بغض النظر عن تكفل المستأجر بأقساط التأمين المكتتبة.
- يتمتع المؤجر من أجل تحصيل مستحقاته الناشئة عن عقد تمويل إيجاري لأصل بحق امتياز عام على كل الأصول المنقولة وغير المنقولة التي هي للمستأجر كما يمكن للمؤجر تسجيل رهن أو رهن حيازي خاص على منقولات المستأجر لدى المحكمة المؤهلة إقليميا.

5. **مؤسسات التمويل الإيجاري العاملة في الجزائر**: هناك عدة مؤسسات تمارس نشاط التمويل الإيجاري كنشاط رئيسي وأخرى كنشاط فرعي وسنتناولها عموما في النقاط التالية:

أ . **الشركة الجزائرية السعودية لقرض الإيجار ASL**: وكانت من أول الشركات التي مارست التمويل الإيجاري وأنشئت بمساهمة كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة وهي شركة دولية للتمويل الإيجاري يوجد مقرها الرئيسي في لوكسمبورغ تحت شكل شركة قابضة Holding وتهدف إلى تمويل الواردات بالعملة الصعبة كالتجهيزات الموجهة للاستعمال المهني للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر وتتمثل هذه التجهيزات في:

- وسائل النقل وتجهيزات مرافقة (حاويات، رافعات...).
- وسائل صناعية: تجهيزات تكون خاصة تمثل كل أو جزء من سلسلة صناعية عدا المواد المستهلكة.
- أجهزة الإعلام الآلي.
- تجهيزات طبية كبرى ما عدا المستهلكة.

ومن أجل الحصول على قروض من هذه الشركة يجب تكوين ملف يوجه إلى إدارتها يخص جدوى المشروع وأهميته ومن ثم تحديد إمكانية التمويل وشروطه، وبعد موافقة مجلس إدارة شركة ASL بشروط التدخل التي يمكن أن تكون مقبولة ومعلومة، فإنه يجب التعرف على المعلومات التالية:

المبلغ: يجب أن يكون مبلغ التمويل لعملية واحدة بين واحد و 10 مليون دولار أمريكي، كما يمكن أن يخفض المبلغ أو يرفع عن الحدود المعروفة في الحالات الخاصة.

المدة: وتتراوح بين 03 و 07 سنوات وذلك حسب طبيعة التجهيزات موضوع عقد الإيجار انطلاقا من وضع هذا الأخير حيز التنفيذ مع خيار الشراء خلال فترة الإيجار.

المستأجر: هو المستورد الذي يحصل على الملكية القانونية للأصل المؤجر بعد دفع القيمة المتبقية.

تواريخ الاستحقاق: هي أقساط فصلية مسبقة مشكلة من جزأين، جزء ثابت يخص رأس المال الأساسي وجزء متغير محدد على أساس رأس المال الباقي من كل فترة بمعدل فصلي مكافئ لثلاثة أشهر مع هامش متغير بدلالة تقييم الخطر.

ب .**الشركة المغاربية للإيجار المالي MLA** : تعد مؤسسة مالية متخصصة في التمويل بصيغة الإيجار المالي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض سنة 2005 برأس مال يقدر بـ 1 مليار دج موزعة بين:

- الشركة التونسية للقرض الإيجار 20 %.
- بنك الأمان التونسي 25 %.
- المؤسسة المالية الهولندية للتنمية 20%.
- مؤسسات مالية أخرى 19 %.

وتحصلت هذه الشركة على 10 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار تشجيعا لها لدخول السوق الجزائرية، حيث باشرت مهامها في ماي 2006 بهدف الترويج لنشاطها، كما اعتمدت على التنويع من مجالات تمويلاتها بعدم الاعتماد على قطاع واحد وتخصصت في معدات النقل، معدات وأدوات أشغال البناء، معدات طبية، معدات الإعلام الآلي والمكاتب، كما تعد مؤسسة مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغة التمويل الإيجاري إضافة إلى أصحاب المهن الحرة، وحسب هذه الشركة فإن الزبون هو الذي يختار المعدات ويتفاوض بصفة مباشرة على السعر مع المورد ومالك الأصل، وبعد الموافقة على ثمن هذا الأخير إلى المورد ثم تضع المعدات تحت تصرف الزبون بصيغة الإيجار مع مدة تتراوح بين 03 و 07 سنوات مع إمكانية تحويل ملكية الأصل إلى الزبون بعد نهاية مدة الإيجار.

ج . **المؤسسة المالية SOFINANCE** : تأسست سنة 2001 وهي أيضا جزء من المؤسسة المالية العامة التي تقدم هذا النوع من التمويل في الجزائر، وتأخذ شكل مساهمة برأس مال يقدر بـ 05 مليار دج وقد تم تأسيس هذه الشركة بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNEP بهدف أساسي هو المساهمة في عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني، ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة، وقد تم توسيع دائرة تدخل الشركة سنة 2003 إضافة إلى نشاطها الأساسي المتمثل في التمويل الإيجاري إلى تسيير رؤوس الأموال والمساهمة في القيام بالهندسة المالية، ولقد تبنت هذه الشركة هذه الصيغة من أجل تمويل المؤسسات العمومية فقط عن طريق التمويل الإيجاري المنقول وتخصصت في معدات البناء والسيارات الصناعية والنفعية والمعدات والأدوات، كما تشترط في عمليات التمويل:

- أن تكون مدة الإيجار بين 03 و 05 سنوات.
- لا تقبل أي تأخير في دفع الأقساط الإيجارية.
- القيمة المتبقية في نهاية العقد تكون من 01 إلى 02 % من قيمة شراء الأصل.
- الدفعات الإيجارية تكون ثابتة.

هذا بالنسبة للشركات المالية المتخصصة وتوجد مؤسسات تمارس التمويل الإيجاري كنشاط فرعي متمثلة أساسا في البنوك التجارية فمثلا بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يقدم التمويل الإيجاري في مجال الفلاحة (الجرارات، آلات الحصاد ...)،وانطلق في عمله سنة 2008، ما يغطي الاعتماد الممنوح نسبة 100 % من تكاليف الحصول على التجهيزات وتتراوح مدة التمويل الإيجاري ما بين 05 إلى 10 سنوات ويمكن تمديدها ستة أشهر أو سنة على أقصى تقدير، كما يمكن التسديد حسب نوعية النشاط فقد يكون الدفع شهريا أو ثلاثيا أو سداسيا أو حتى سنويا وتطبق نسبة فائدة تقدر بـ 09 % باحتساب جميع الرسوم TTC يتحمل صاحب المشروع

منها 05 % ويتحمل أيضا مساهمة شخصية تتراوح مابين 20 إلى 30 % من تكلفة المشروع، كما تعمل شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH على تأجير العقارات منذ اعتمادها سنة 2011، إضافة إلى بعض البنوك الأجنبية وهي 05 بنوك:

- بنك SOCIETE GENERALE الجزائر: وذلك من خلال فرعها SOGELEASE الذي بدأ العمل سنة 2002.
- بنك BNP Parisbas وNatixis انطلقا في 2006.
- بنك البركة كشراكة ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دله القابضة السعودية.
- بنك Cetelem الجزائر وهو فرع تابع لـ BNP Parisbas بدأ عمله سنة 2008.
- مصرف السلام وهو نتاج شراكة بين الجزائر والإمارات وبدأ تقديم هذه الخدمة سنة 2012.
- بنك الإسكان الجزائر والذي انطلق سنة 2003 و أصبح يقدم هذه الخدمة سنة 2012.

III الإطار النظري للمشاريع الريادية وريادة الأعمال:

1- مفهوم ريادة الأعمال:

يعد موضوع ريادة الأعمال Entrepreneurship من المواضيع المتعددة الجوانب والمداخل، حيث جذبت انتباه وتفكير الكثير من الباحثين في السنوات الأخيرة من عدة تخصصات، كما نالت مكانة في الأدبيات المعاصرة واهتماما وثيقا من طرف الدول، وينبع هذا الاهتمام المتزايد نظرا للأثر الذي تدره على اقتصاداتها في مختلف الجوانب وذلك من خلال ما يلعبه رواد الأعمال من دور كبير في صياغة بيئة الاستثمار.

ويعتبر تعريف ريادة الأعمال من أكبر العقبات التي تواجه تكوين إطار مفاهيمي لمجال ريادة الأعمال، فقد اتضح من مراجعة الدراسات الحديثة في مجال ريادة الأعمال عدم اتفاق الباحثين والدارسين في هذا المجال على تعريف محدد له، بل أنه لا يوجد اتفاق – أساسا– على الجوانب والمتغيرات المكونة لمجال ريادة الأعمال، وحتى الآن ما زال الباحثون يجتهدون لوضع تعريفات فردية لريادة الأعمال من خلال توصيف سمات رائد الأعمال وما يقوم به من أنشطة ووظائف[12]، وعلى أساس هذا الطرح سنحاول تقديم بعض وجهات النظر حول الظاهرة سواءً من بعض الباحثين العرب أو الغرب.

يرى ***مبارك*** إن الريادة ظاهرة قديمة حديثة متجددة تحمل في طياتها معاني رموز خيرّة، فمنذ فجر التاريخ وهي تستخدم للدلالة على المبدعين والمبتكرين في شتى المجالات وعلى إنجازاتهم المتعددة، أما جذور الريادة وأصولها الحديثة فتعود إلى النظرية الاقتصادية وتحديدا إلى نظرية احتكار القلة، حيث لم يكن الريادي يقدر شيئا سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قرارا مناسبا لذلك، حتى جاء الاقتصادي ***Karl Marx*** الذي غير هذه النظرة للريادي إذ اعتبرها نظرة ضيقة له تؤدي إلى فشل الاقتصاد، حيث نظر له باعتباره وكيلا للتغير الاقتصادي والتكنولوجي وأبرز تأثيره الكبير على المجتمع على مستوى أكبر وأعمق[13].

كما يرى ***العامري*** و ***الغالبي*** أن القصد من ريادة الأعمال هو "خصائص وسلوكيات تتعلق بالابتداء بعمل والتخطيط له وتنظيمه وتحمل مخاطره والإبداع في إدارته"، كما أنها لا ترتبط بجنس معين ولا عرق ولا دين محدد، فالكثير من الأعمال الناجحة في دول متقدمة أنشأتها نساء رائدات أو أقليات عرقية أو دينية[14].

وعرَّف كل من ***الشميمري*** و ***المبيريك*** ريادة الأعمال على أنها: نشاط ينصب على إنشاء مشروع عمل جديد، يقدم فعالية اقتصادية مضافة، من خلال إدارة الموارد بكفاءة وأهلية متميزة لتقديم شيء جديد، أو ابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة[15].

ويعرف الاقتصادي الفرنسي ***Cantillon Richard*** ريادة الأعمال بأنها " التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة أو الاتجاه، وذلك مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق"[16].

كما يعرف ***Hisrich Robert*** ريادة الأعمال على أنها " عملية خلق وتوليد شيء جديد ذي قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين، وافتراض المخاطر المالية والنفسية كنتيجة لهذه العملية "، ويضيف أن تعريفها هذا يتضمن أربعة أبعاد هي[17]:

. تتضمن عملية الريادة إيجاد شيء جديد لرائد الأعمال أو لغيره؛

. يحصل بموجبها رائد الأعمال على مكافآت أهمها المالية و الاستقلالية و الرضا على الذات؛

. تتطلب ريادة الأعمال تكريس الوقت والجهد اللازمين؛

. وجود مخاطر وحالة عدم التأكد واستمرارية النشاط في مستقبل غامض.

بينما يعرف ***Alain Fayol*** ريادة الأعمال على أنها عبارة عن " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي وجود الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن يكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي" [18].

يتضح من خلال التعاريف السابقة للباحثين العرب أن ريادة الأعمال تتضمن عملية أو نشاط جديد مع التخطيط له وتحمل مخاطره، كما تستخدم للدلالة على المبدعين والمبتكرين الذين يتصفون بخصائص لا ترتبط بجنس معين ولا عرق ولا دين محدد، أما الباحثون الغرب فيرون أن ريادة الأعمال عملية ترتبط بتوظيف الموارد المادية والبشرية والمالية والنفسية وخلق الأشياء الجديدة ذات القيمة والثروة الاقتصادية والاجتماعية، كما تتصف بالمخاطرة والإبداع، ومن خلال هذا السرد يتضح أن اختلاف خلفيات الباحثين أثر على رؤيتهم للظاهرة فإنشاء مؤسسة في البيئة العربية يعد من أبعاد ريادة الأعمال وهو المقصود بالجدية، بينما يرى الباحثون الغرب أن المنتوج الجديد هو الذي يعبر عن الإبداع والابتكار وهو ما يخلق القيمة المضافة.

2- أهمية ريادة الأعمال:

تشير الدراسات والبحوث أن ريادة الأعمال تلعب دورا مهما في اقتصاديات الأمم وفي الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتقدم الأسباب التالية بعض الأدلة على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال[19]:

أ- تخلق المشروعات الصغيرة Small Business (وكلها بالطبع نتيجة لريادة الأعمال) نسبة كبيرة جدا من الوظائف الجديدة في أي مجتمع، وتشير الإحصاءات الأمريكية أن أكثر من نصف الوظائف الجديدة في المجتمع الأمريكي تخلق سنويا كنتيجة لظهور مشروعات صغيرة جديدة، وحينما تكبر تلك المشروعات الصغيرة (كنتيجة لنوع من ريادة الأعمال بالتحسين والتطوير) فإنها تخلق المزيد من الوظائف في المجتمع، وتشترك في هذه النتيجة كافة الدول المتقدمة، حيث أن هناك إشارات إلى أن ريادة الأعمال الجديدة تخلق عددا كبيرا من الوظائف وتبقى نسبة قليلة جدا من الوظائف الجديدة التي تخلقها الدولة من خلال وزاراتها وأنشطتها.

ب- إن الاتجاه العالمي الآن لسياسات الدول هو التخفيف من على كاهل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، والاقتصار فقط على الأنشطة السيادية والدفاعية، ويعني هذا ترك الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية في القطاع الخاص والمنظمات المدنية والتطوعية. إن مفهوم الخوصصة لهو خير دليل على تخلي الدولة عن خلق وظائف جديدة وتوظيفها العاملين بالحكومة، وهي تسعى إلى تقوية القطاع الخاص وتشجيع المشروعات الصغيرة كبديل حيث تقوم هذه المنظمات بخلق الوظائف.

ج- تتجه الحكومات إلى تقليص أنشطتها، وتتجه بدلا من ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والزراعية والاجتماعية إلى الاقتصار فقط على الإشراف على هذه الأنشطة، أي الانتقال من الممارسة إلى الإشراف، ويؤدى هذا بالطبع إلى تقليص فرص العمل بالحكومة، بينما تزداد لدى القطاع الخاص الذي ازدادت مساهمته في الاقتصاد الوطني.

د- يسعى كثير من الأفراد للبحث عن فرصة للاستغلال في العمل، وفرصة للإبداع في حل المشاكل، ولا يتأتى ذلك في الأعمال الحكومية أو في المنظمات الضخمة، وهنا قد يفكر الفرد في ريادة مشروع جديد يخصه أو في الاشتراك مع آخرين في البحث عن فرصة يرتادها وينشئ من خلالها مشروعا جديدا.

هـ – يقدم التطور التكنولوجي الهائل في الآلات والحاسبات الإلكترونية والاتصالات وغيرها من المجالات التكنولوجية فرصة لإنشاء مشروعات جديدة (أي فرصة لريادة الأعمال)، والأكثر من هذا أن المشروعات الكبيرة القائمة بالفعل لا تستطيع مجاراة كافة التطورات التكنولوجية، فتبحث عن مشروعات تقدم لها هذه التكنولوجيا، فتأتي الفرصة لريادة الأعمال الجديدة التي تتعامل مع مثل هذه التكنولوجيا.

و – يسعى عدد متزايد من الناس نحو الكمال في العمل والانجاز، وذلك من خلال ريادة مشروعاتهم الخاصة، حيث يكون لهم بالطبع كل النفوذ والهيمنة والسلطة، والغريب أن هناك عددا آخر من الناس يتجنبون سلطة وهيمنة الآخرين عليهم، أي أن عددا من الناس لا يستطيع تحمل رئاسة الآخرين لهم ويفضلون أن يكونوا أحرارا من سيطرة الآخرين عليهم من خلال إنشاء مشروعاتهم الخاصة.

ز – يميل بعض الناس إلى القيادة في ريادة الأعمال، حيث يتميزون ببصيرة جيدة للفرص، ويسعون فقط إلى إظهار هذه الفرص إلى الأجور، و فور نجاح المشروع الجديد، يسعون إلى اكتشاف فرصة أخرى جديدة، فهؤلاء الناس يحبون تحدي المخاطر، وبناء المنظمات الجديدة، وتحقيق النجاحات الأولى لها، بل قد يقل اهتمامهم في الاستمرار في إدارة هذه المشروعات الجديدة، حيث ينتقلون إلى أفكار جديدة أخرى.

3- بعض خصائص رواد الأعمال:

رائد الأعمال هو كل شخص يساهم في بناء الاقتصاد في بلده وتحقيق المنافع المادية له في إنجاز مشروع ما، فيكون قادراً على اتخاذ القرارات الجريئة، وقادراً على تجاوز المشاكل التي تواجهه بطريقة غير تقليدية، وعادةً ما تظهر علامات الريادة منذ الصغر، ومن أبرز هذه العلامات محاولة الطفل الريادي بيع ممتلكاته الشخصية، وتقديم المساعدة لمن حوله مقابل أجر مادي، وتتطور هذه الصفات معه ليرغب في إنشاء مشروع صغير جدي في فترة صباه، وهذا لا يعني أنّ الريادة تقتصر على من أظهر هذه العلامات في صغره، فالكثير من الأشخاص يدفعهم طموحهم لحل المشاكل بطرق غير تقليدية فهؤلاء بإمكانهم أن يصبحوا رواد أعمال ناجحين[20].

كما يحتاج الشخص إلى مجموعة من المقومات لاكتساب صفة الريادي وسلوك مساره ومن ضمن هذه المقومات[21]:

- قدرة الشخص على اقتناص الفرص.
- التحدي .
- الحاجة والاستجابة لها .

ويشير ***ناصر*** و ***العمري*** إلى أن هناك العديد من الخصائص التي يتميز بها رواد الأعمال أبرزها[22]:

أ- ***التحكم الذاتي (الداخلي) Internal locus of control*** : إن مهمة بدء عمل جديد تتطلب من الفرد أن يكون لديه إيمان بالمستقبل وأنه قادر على الضبط والسيطرة على العوامل الخارجية المؤثرة به، وهذه سمة عكس سمة التحكم الخارجي التي تجعل من صاحبها متأثرا بالعوامل الخارجية إلى درجة سيطرتها عليه في قراراته؛

ب- ***مستوى مرتفع من الطاقة High energylevel*** : تتطلب مهمة البدء بالعمل الريادي جهودا عظيمة من العمل الشاق فالإصرار على العمل ساعات طويلة قد تصل لـ 70 ساعة في الأسبوع لا يقدر عليه إلا من توافرت لديه سمة المستوى المرتفع من الطاقة؛

ج- الحاجة إلى الإنجاز Need of achieve : رائد الأعمال شخص لديه الدافعية لإشباع الحاجة للإنجاز بدرجة عالية لأنه بارع و متفوق، يختار الظروف التي توفر له النجاح في عمله الذي يتصف بالتحدي والأهداف الصعبة ليحقق بها درجات عالية من الرضا؛

د- تحمل الغموض Tolerance for ambiguity : رائد الأعمال يتمتع بخصائص نفسية تمكنه من أن يكون شخصا غير متأثر بالغموض وعدم التأكد، وهذه السمة مهمة لرائد الأعمال لأن الظروف غير المتأكدة والغامضة والمعقدة هي ميزة الأعمال الريادية، فرائد الأعمال يتحمل المخاطرة المحسوبة؛

هـ- الوعي بمرور الوقت Awareness of passing time : رائد الأعمال شخص غير صبور يتمتع بإحساس بالاستعجال فهو يريد انجاز الأعمال اليوم وكأن غدا لن يأتي ، فهو ينتهز اللحظة من الوقت لما لها من معنى عنده؛

و- الثقة بالنفس Self-Confidence : رائد الأعمال هو الشخص الذي يبدأ العمل الحر بحيث يكون مدفوعا بحماس لإنجازه، لديه الثقة بالنفس التي تقوده إلى كسب المزيد من الزبائن والتعامل مع التفاصيل الفنية وإدامة حركة العمل.

كما تساعد الثقة بالنفس رائد الأعمال على النجاح في عمله من خلال القدرة على التغلب على المشكلات، وعدم الخوف من الوقوع في الخطأ، والعمل على تصحيح الأخطاء والانحرافات وعدم تكرارها والإبداع والتطوير وإضافة قيم جديدة للمجتمع[23].

IV دراسة ميدانية على عينة من رواد الأعمال الممولين من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجلفة :

بعد التطرق لمختلف الأدبيات النظرية التي تناولت موضوعي التمويل الإيجاري و ريادة الأعمال ، استخلصنا نموذج للدراسة واعتمدناه من خلال الأدبيات التي تم تناولها.

1. نموذج الدراسة:

الشكل رقم 01 : نموذج الدراسة

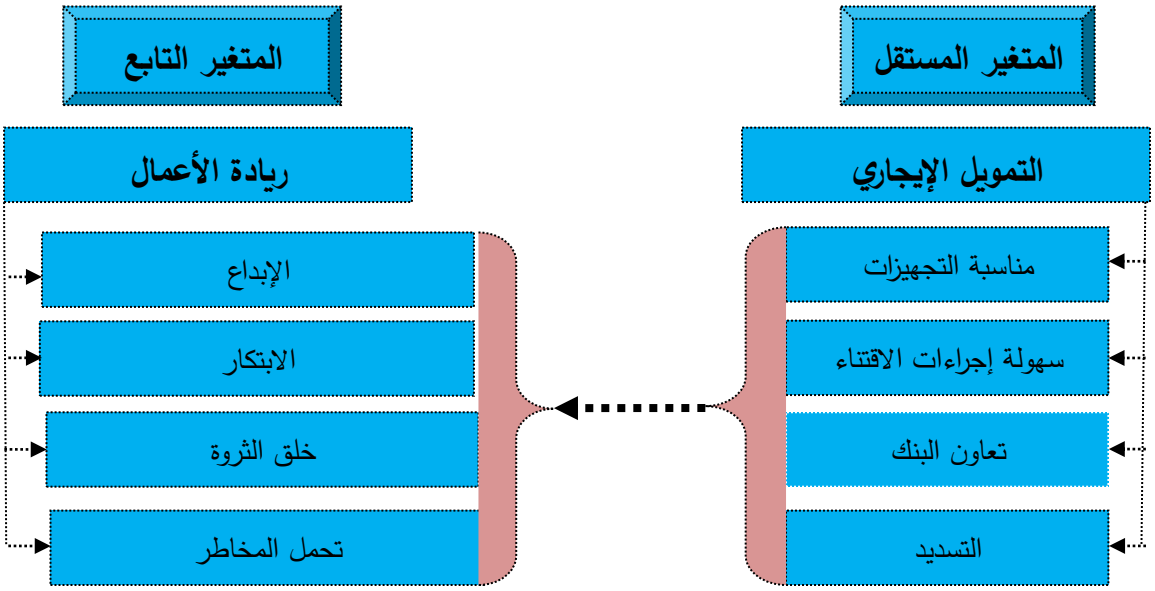

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الأدبيات النظرية

2. أداة الدراسة:

قمنا بإعداد استبيان تضمن متغيرات الدراسة المتمثلة في: التمويل الإيجاري وريادة الأعمال، وقد حاولنا تبسيط مفرداته قدر الإمكان لكي تتناسب مع مستوى عينة الدراسة، نظرا لأن الفئة المستهدفة من رواد الأعمال وبقطاع الفلاحة بالتحديد غالبا ما تكون من ذوي المستوى الدراسي المحدود، ونظرا لأهداف الدراسة شمل الاستبيان النقاط التالية :

- المعلومات الشخصية للفلاح رائد الأعمال.
- فقرات المتغير المستقل المتمثل في طريقة التمويل الإيجاري وعددها 08 فقرات.
- فقرات المتغير التابع المتمثل في ريادة الأعمال وعددها 08 فقرات كذلك موزعة على الأبعاد المختارة أي بمتوسط فقرتين لكل بعد.

3 . وصف مجتمع الدراسة وعينته:

بناءً على إشكالية الدراسة وأهدافها تكون المجتمع المستهدف من رواد الأعمال الذين استفادوا من تمويل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجلفة، حيث تقربنا من هذه الأخيرة لتزويدنا بعناوينهم فتحصلنا على المعلومات الضرورية لتوزيع الاستبيان وشرعنا العمل الميداني باختيار عينة عشوائية من رواد الأعمال الذين علمنا مكان تواجدهم، واستغرق هذا العمل بضع أسابيع نظرا لانهماك رواد الأعمال في أنشطتهم من جهة وتهرب بعضهم من التعاون معنا، ويعكس الجدول الآتي عدد الاستبيانات الموزعة ونسبتها وكذا المسترجعة منها والصالحة منها للتحليل:

الجدول رقم 01 : توزيع الاستبيانات

التعيين	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المجموع	100	% 100	31	% 31	30	% 30

المصدر : من إعداد الباحثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد الاستبيانات المسترجعة المقدرة بـ 31 استبيانا يمثل ما نسبته 31%، كما أن النسبة الصالحة للتحليل الإحصائي والمقدرة بـ 30 استبيان تمثل 30% من الاستبيانات الموزعة وهي نسبة ضعيفة جدا، وقد عزى البحث هذا التدني لعدة أسباب منها عدم تعاون الكثير من رواد الأعمال رغم تصريحهم الأولي وشرحنا لأهداف الدراسة من جهة؛ وصعوبة الاتصال بهم من جهة أخرى، إضافة إلى توزعهم بعدة مناطق وانهماكهم بأشغالهم مما صعب عملنا الميداني، حيث اضطر الباحثون للاكتفاء باسترجاع العدد الأدنى اللازم للتحليل الإحصائي.

4 . قياس ثبات أداة الدراسة :

لتقدير ثبات الدراسة استعملنا معامل ألفا كرونباخ، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج SPSS حيث بلغت قيمته 0.904 وهو ما يدل على أن أسئلة الاستبيان ثابتة وأن إجابات المبحوثين مستقرة وترابط بينها، وأما عن صدق الاستبانة فقد قمنا بحساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لنحصل على معامل الصدق الذي بلغت قيمته 0.950 وهو ما يدل على صدق الاستبيان.

5. وصف عينة الدراسة:

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية (السن، الجنس):

الجدول رقم 02 : توزيع المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	28	%93.33
	أنثى	02	%06.66
السن	أقل من 31 سنة	03	%10.00
	من 31 إلى 45 سنة	17	%56.66
	أكبر من 45 سنة	10	% 33.33

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح هيمنة الذكور مقارنة بالإناث وقد يعود ذلك لطبيعة النشاط الفلاحي من جهة وخصوصية المنطقة ومحافظة أهلها وعدم قبولهم لعمل المرأة كرائدة أعمال واستفادتها من قروض بنكية، كما نلاحظ أيضا أن قرابة 57 % من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 31 و45 سنة، وقد يعود ذلك لتمويل البنك لأصحاب المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تعد هذه الفئة من أكثر الفئات استفادةً من القروض في البنك محل الدراسة.

6 . اختبار صحة الفرضيات الإحصائية:

6. 1 الفرضية الأولى:

لغرض التعرف على أثر أبعاد التمويل الإيجاري المتمثلة في أربع أبعاد وريادة الأعمال المتضمنة أيضا أربع أبعاد تم اختبار الفرضية الأولى عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ 0,05) حيث كانت نتائج تحليل الارتباط البسيط كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03 : تحليل الارتباط البسيط لأثر التمويل الإيجاري على ريادة الأعمال

المتغيرات	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل الانحدار β	قيمةT المحسوبة	Sig	الدلالة
الثابت	1.248	0.423	/	0.473	0.004**	/
أبعاد التمويل الإيجاري (X)	0.134	0.245	0.113	0.347	0.714**	غير دال إحصائيا
معامل التحديد (R^2) =0.001						
معامل الارتباط (r) =0.031						
قيمة F = 1.24 المعنوية =0.000						
نموذج الانحدار البسيط: Y= 1.248+0.218X+ei						
**(0.05) دال إحصائيا عند مستوى معنوية						

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى، وذلك من خلال نتائج اختبار فيشر، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (1.24) وبقيمة احتمالية تقدر بـ (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما يتبين من الجدول أن أبعاد التمويل الإيجاري تفسر ما مقداره (00.10%) من التباين والتغير في ريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة متمثلة في رواد الأعمال، كما يتضح من النتائج المتحصل عليها أعلاه ومن خلال متابعة معامل الانحدار واختبار ستودنت (t) أن المتغير المستقل المتمثل في التمويل الإيجاري ليس له أي أثر على ريادة الأعمال، وعليه نقبل الفرضية الأولى بدلالة انخفاض معامل الانحدار والذي بلغ (0.134)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.463) وبقيمة احتمالية بلغت (0.714) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ومع عدم وجود تأثير وعلاقة طردية لهذه الأبعاد (مناسبة التجهيزات، سهولة إجراءات الاقتناء، تعاون البنك، التسديد) على ريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة.

6. 2 الفرضية الثانية:

ولقد تم تقسيم الفرضية الثانية لفرضيتين فرعيتين وهي :

6. 2. 1 الفرضية الفرعية الأولى: وجاءت كالتالي:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أصحاب المشاريع الريادية لأبعاد التمويل الإيجاري تعزى لمتغير الجنس.

وقصد التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أصحاب المشاريع الريادية طبقا لاختلاف متغير الجنس استخدمنا اختبار Independent Samples Test وجاءت نتائج ذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : نتائج اختبار Independent Samples Test لقياس الفروق في تصورات أصحاب المشاريع الريادية نحو أبعاد التمويل الإيجاري تعزى لمتغير الجنس

المحور	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T	Sig
مناسبة التجهيزات	ذكر	28	3,7149	0,43731	0,141	0,708
	أنثى	02	3,7485	0,41598		
سهولة إجراءات الاقتناء	ذكر	28	3,9546	0,59475	0,153	0,081
	أنثى	02	4,2750	0,43757		
تعاون البنك	ذكر	28	3,1321	0,49243	0,227	0,641
	أنثى	02	3,6720	0,50145		
التسديد	ذكر	28	3,4211	0,93614	0,411	0,912
	أنثى	02	3,5720	0,89347		

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) في تصورات أصحاب المشاريع الريادية حول أبعاد التمويل الإيجاري (مناسبة التجهيزات، سهولة إجراءات الاقتناء، تعاون البنك، التسديد) باختلاف متغير

الجنس، بدلالة انخفاض قيمة (T) المحسوبة التي كانت قيمها على التوالي (0.141)، (0.153)، (0.227)، (0.411)، وبقيم احتمالية كانت على التوالي (0.708)، (0.081)، (0.641)، (0.912)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أصحاب المشاريع الريادية لأبعاد التمويل الإيجاري تعزى لمتغير الجنس.

6. 2. 2 الفرضية الفرعية الثانية: وجاءت كالتالي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات أصحاب المشاريع الريادية لأبعاد التمويل الإيجاري تعزى لمتغير السن.

وللتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أصحاب المشاريع الريادية طبقا لاختلاف متغير السن استخدمنا One way ANOVA Test وجاءت نتائج ذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : نتائج One way ANOVA Test لقياس الفروق في تصورات رواد الأعمال نحو أبعاد التمويل الإيجاري تعزى لمتغير السن

المحور	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
مناسبة التجهيزات	بين المجموعات	02	0,251	0,126	0,477	0,626
	داخل المجموعات	27	7,115	0,264		
	المجموع	29	7,367			
سهولة إجراءات الاقتناء	بين المجموعات	02	0,328	0,164	0,800	0,460
	داخل المجموعات	27	5,538	0,205		
	المجموع	29	5,867			
تعاون البنك	بين المجموعات	02	1,005	0,503	2,100	0,142
	داخل المجموعات	27	6,462	0,239		
	المجموع	29	7,467			
التسديد	بين المجموعات	02	0,146	0,073	0,154	0,858
	داخل المجموعات	27	12,821	0,475		
	المجموع	29	12,967			

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) في اتجاهات أصحاب المشاريع الريادية حول أبعاد التمويل الإيجاري (مناسبة التجهيزات، سهولة إجراءات الاقتناء، تعاون البنك، التسديد) باختلاف متغير السن، بدلالة انخفاض قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمها على التوالي (0.477)، (0.800)، (2.100)، (0.154)، وبقيم احتمالية كانت على التوالي (0.626)، (0.460)، (0.142)، (0.858)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) في تصورات أصحاب المشاريع الريادية نحو أبعاد التمويل الإيجاري تعزى لمتغير السن.

V الخاتمة :

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية التمويل الإيجاري كآلية تم ابتكارها لتمويل المشاريع وما يمكن أن تصله المشاريع الريادية إذا فتح لها المجال للحصول على التجهيزات المطلوبة .

كما توصلت النتائج المرتبطة باختبار الفرضيات الإحصائية إلى عدم وجود أثر لأبعاد التمويل الإيجاري المتمثلة في الأبعاد (مناسبة التجهيزات، سهولة إجراءات الاقتناء، تعاون البنك، التسديد) في بعث المشاريع الريادية، كما خَلُصت إلى عدم وجود فروق في تصورات أصحاب المشاريع الريادية تعزى للمتغيرات الشخصية (السن والجنس) نحو كل من (مناسبة التجهيزات، سهولة إجراءات الاقتناء، تعاون البنك، التسديد).

إن الطرق المتبعة من طرف البنك محل الدراسة تفرض إعادة النظر في صيغ التمويل الإيجاري وتبنيه سياسة تمويلية تركز على مرتكزات ريادة الأعمال كقوة دافعة للاقتصاد وعدم الاكتفاء بتمويل المشاريع التقليدية (الكلاسيكية) والتي حتى وإن كانت ذات مردودية معتبرة فإنها لن تبلغ النتائج التي يمكن الوصول إليها من خلال تبني الريادة منهجا، كما يجب اعتماد نهج مرافقة محترفة تراعي خصوصية الأنشطة من جهة وتطلعات رواد الأعمال من جهة أخرى.

VI المراجع :

1 عيان حنان، حشماوي محمد، **قراءة حول صناعة الائتمان الإيجاري في الجزائر وسبل تطويره في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية**، مجلة المدبر، لعدد 04، جوان 2017، ص 88.

2 المرجع السابق، ص 88.

3 هشام بن الشيخ، **الاحتفاظ بالملكية ودوره التأميني**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 221.

4 عيان حنان، حشماوي محمد، مرجع سابق، ص 88.

5 بلخير هند، **عقد الإيجار التجاري في إطار الإيجار التجاري المدعم وعقد الاعتماد الإيجاري**، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، المجلد 04، العدد01، 2018، ص 02.

6 حميدي أحمد، **الاعتماد الإيجاري وسيلة تنمية متاحة في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17،جانفي 2017، ص 88.

7 Depalles G, Jobard J P, **Gestion financière de l'entreprise**, 10 éme ED, 1990, P 262.

8 بوغرارة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، **مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، ص 158.

9 سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، ملتقى الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية ، فيفري 2011، جامعة غرداية، ص 12.

10 حميدي أحمد، **مرجع سابق**، ص 88.

11 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 03، المؤرخ في 14 جانفي 1996، ص23.

12 عمرو علاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، 2007، ص65.

13 مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال، المفاهيم النماذج والمداخل العلمية**، عالم الكتب الحديث، إربد، 2009 ، ص 17 .

14 صالح مهدي العامري، طاهر محسن الغالبي، **الإدارة والأعمال**، دار وائل، عمان، ط 2، 2008، ص ص 172 – 174.

15 ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013، ص 09.

16 فهد بن صالح السلطان، **ريادة الأعمال : التحديات ومفاتيح النجاح**، المؤتمر السعودي الدولي لريادة الأعمال، 29 مارس 2016، ص 89.

17 Hisrich Robert, Peters Michael, Shepherd Dean, **Entrepreneurship**, McGaw Hill, 2010, P 6.

18 عادل رضوان، مداني بلقاسم، **دور الأستاذ الجامعي في غرس ودعم روح المقاولاتية لدى الطلبة**، المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، 18 و 19 أفريل 2017، المركز الجامعي بميلة، ص 08.

19 على الخط : http://www.idf-kwt.org/html/2.1.htm تاريخ الاطلاع :04 جوان 2020 على الساعة : 17H36.

20 مروا عورتاني، **التوجه الريادي، ملاذ الخريجين الأخير لمواجهة شبح البطالة**، متاح على :

www.alwatanvoice.com/arabic/print/633608.html تاريخ الإطلاع: 05 جوان 2020 على الساعة: 14H42.

21 Abdelrazzak Ben Habib, Recherches Entrepreneuriat quelles implications conceptuelles, revue sciences humaines, N° 14 , P 8.

22 محمد جودت ناصر، غسان العمري، **قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، العدد 04، 2011، ص 148.

23 ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2013، الرياض، ص 33.